

المقدمة

الوثيقة في اللغة العربية لفظ محدود المعنى ، وعام في نفس الوقت لم تعطه المعاجم العربية القديمة والحديثة على حد سواء ما يستحقه من شرح وتعريف بالمراد منه. وقد يكون القدامى ، من اللغويين معذورين في ذلك ، لأن علم الوثائق لم يكن معروفا لديهم حينذاك أو على الأقل لم يكن معروفا لديهم بهذا الاسم^(١) (ومن هنا جاء تعريف الوثيقة في معاجم اللغة على أنها مؤنث الوثيق ومعناه المحكم أو ما يحكم به الأمر ، ويقال أخذ بالوثيقة في أمره بمعنى بالثقة^(٢)) و اسم التفضيل من هذه الكلمة هو الأوثق ، والمؤنث منه وثقي^(٣)) وقد جاءت هذه الكلمة في سورة البقرة في قوله تعالى " فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم."^(٤)

ونتيجة لهذه العمومية في توصيف الوثيقة فقد اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم الوثائق فبعض المؤرخين يقصد بها المستندات التي تصدر من جهات رسمية أو من أفراد لهم صفة رسمية وتعرف في هذه الحالة بالوثيقة القانونية كأوامر ، والقرارات والمراسيم والاتفاقيات والمعاهدات هذا إلى جانب الرسائل التي تحمل هذه الصفة ، وبعضهم الآخر يقصد بها كل ما خلفه الحدث التاريخي من آثار بمعنى أن لكل مكتوب قيمة تاريخية حتى لو لم يكن لمحررها صفة رسمية^(٥) ومعنى ذلك أن روايات شهود العيان ، وكشوف أسماء طلاب الجامعات والمدارس والتعليمات الموجهة إليهم ، وقرارات وخطب رؤساء الأحزاب وغيرها تدخل في مفهوم الوثائق^(٦)

١- د. سلوى ميلاد : الوثيقة القانونية ، مابيتها - أجزاءها أهميتها ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٨٦ ص ١٠

٢- مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط ج ٣ ، القاهرة ، ص ١٠٢٣ .

٣- بطرس البستاني : محيط المحيط ، بيروت ، مكتبة لبنان ١٩٨٣م ص ٩٥٦-٩٥٧ .

٤- الآية ٣٥٦ .

٥- د. علي الغمراوي : تقرير بيبليوجرافي عن بحوث فرنسية ونشراتها في القرن الثامن عشر . مجلة العلوم الاجتماعية بالرياض ، العدد السابع ١٤٠٣-١٩٨٣ ص ١٠٧

٦- د. عبد العظيم رمضان : المذكرات السياسية وأهميتها بين وثائق تاريخ مصر المعاصر - دراسة غير منشورة ضمن بحوث ندوة ووثائق تاريخ العرب الحديث ، ١٩٧٧ ص ٣ .

وتوسع البعض في تعريف الوثيقة فقال أنها كل آثار السلف حتى ولو كان ذلك خطابا من ابن الى ابيه أو من صديق الى صديقه ، او بيان حساب لأحد التجار أو حجابا من الأحبية او تعويذة من التعاويذ او ايصال دين او قائمة بأسعار بعض السلم أو ما شابه ذلك وبخاصة وأن كل ذلك قد يكون ذا أهمية كبيرة في دراسة التاريخ الاقتصادي والتاريخ الاجتماعي والثقافي وغير ذلك من الميادين الجديدة في علم التاريخ (٧).

وحتى يمكن حسم هذا الموضوع فسنعرض لبعض ما ورد في أنظمة بعض دور الوثائق المتقدمة في العالم . ففي قانون دار الوثائق العامة في لندن الصادر في ١٤/٨/١٨٣١م (١٣٤٦هـ) نص على أن الوثيقة تعنى الملفات والسجلات والحجم والمستندات ، ومحاضر الجلسات والمراسيم ، والاشعارات واللوائح القانونية ، وكشوفات الجرد ، والكشوفات الحسابية ، والاوراق والكتب . وفي القانون الامريكى الصادر في ٧/٧/١٩٤٣م (١٣٦٦هـ) جاء تعريف الوثيقة بأنها الكتب والاوراق والخرائط والصور الفوتوغرافية او اية مواد وثائقية بغض النظر عن شكلها الطبيعي أو دفتها .

وعند تقييمنا لهذه الآراء يتضح أنه اذا قصرنا مفهوم الوثيقة على الوثائق الرسمية فاننا قد نصل الى نتيجة قد لا يقبلها المنطق أو الواقع ، وقد تبعدنا عن الموضوعية وهي أن الكثير من اصول الأحداث التاريخية ليس لها صفة رسمية أو حكومية ، وأن الوثائق الرسمية في كثير من الأحيان لا تفي بالغرض المطلوب في تفسير الأحداث مما يحتم على الباحث الرجوع الي كل ما تركه الحدث التاريخي من آثار ، وهذا يعنى أن العديد من الدراسات الرصينة لا تعد دراسات موثوقة ومن هنا فنحن نتفق مع الرأي الذي يرى توسيع حد الوثيقة ونرى ان كل ما خلفه الحدث التاريخي من آثار يدخل في عداد الوثائق كما نضيف الى ما سبق ذكره ضرورة وضع التسجيلات الصوتية والأرشيفات الفوتوغرافية والسينما توغرافية ضمن تعريف الوثائق خصوصا وأنه ليس عن المنطقى أن لاندخل جلسات المؤتمرات الدولية المسجلة صوتياً والمحفوظة بوزارات الخارجية وفي هيئة الأمم المتحدة ، وفي وزارات الاعلام والمؤسسات العلمية وغيرها ضمن نطاق

٧-د. حسين ربيع : وثائق الجنيزة وأهميتها لدراسة التاريخ الإقتصادي لموانىء الحجاز واليمن في العصور الوسطى ، بحث منشور ضمن الجزء الثاني من مصادر تاريخ الجزيرة العربية ص ١٣١ .

الوثائق بل ينبغي أن يشتمل دور الوثائق العربية علي أرشيف الوثائق الصوتي

archive snore والذي قد يكون في المستقبل هو أرشيف الغد.

وعن أهمية الوثائق فقد اختلف المؤرخون والعاملون في حقل الدراسات التاريخية أيضا في تحديد مدى أهمية الوثائق فمعظمهم نعتها بالعديد من النعوت التي تبرز قيمتها وأهميتها ، وبعضهم شكك في ذلك.

وعن المجموعة الأولى : فقد وصفوها بأنها قطع من حياة الأسلاف ، وشهود معاصرة للوقائع التاريخية ، واقتوى المصادر حجة فيما يتعلق بتصوير الحياة اليومية وبتحديد التواريخ والأماكن وكثيرا ما يؤدي إهمالها أو الإستغناء عن بعضها الي أن يخطيء المؤرخ في أحكامه (٨) ، وأنها المادة الخام التي تحمل بين سطورها تراث الأمم وحضاراتها ، وهي الشاهد الأكبر على تراث الأمم وتاريخها ، وهي سند المؤرخ القوي الذي يجد بين ثنايا سطورها من الحقائق ما يسد الثغرات الناقصة ويستكمل الحلقات المفقودة ، وهي المصادر الأصلية والأساسية لدراسة التاريخ لكونها منبعاً بكاراً يرد فيه الكثير مما لم يتوصل له المؤرخون (٩) وهي الأصول التي لا يمكن كتابة التاريخ الصحيح أو تحقيق الحوادث التاريخية بدونها ، وهي التي تتسم بالأصالة والتفرد والعطاء وبخاصة اذا كانت تسد فراغنا في تاريخ البشرية ، وهي المصادر النزيهة التي يصعب الشك في صحتها ، وبخاصة أنها لم تكتب أصلاً بغرض التأليف التاريخي (١٠) يضاف الي ذلك انها أفضل موصل لتبيان الحقيقة التي تجعل المؤرخ يقف على حقائق الأمور دون أي شك أو موارد، وترفع الستار عن الكثير من القضايا التاريخية التي يشوبها الغموض والتي لايزال بعضها ألغازاً محيرة (١١) مما قد يؤدي الي تغيير مفاهيم خاطئة قد توارثها الأبناء

٨- د. أحمد السعيد سليمان : وثائق التاريخ العربي وكيفية صيانتها . حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس . المجلد التاسع ١٩٦٤.

٩- محمود عباس حمودة : المدخل إلى دراسة الوثائق العربية، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ ص ٣ .
١٠- لم يكن لدى الناس الذين دونوا أعمالهم منذ مئات السنين أية معلومات محددة عن الطريقة التي يعمل بها المؤرخ المعاصر.

١١- الدارة : العدد الأول ، شوال / ١٤٠٥ / يونيو ١٩٨٥ ، مقال للأستاذ عبد الله الحقييل تحت عنوان " أهمية تجميع تراثنا الوثائقي المتناثر في مكتبات العالم " ص ١٩٠ .

عن الأجداد ، والأبناء عن الأباء فأخذت ثوب الحقيقة في غير استحقاق (١٣) ، كما أنها مصدر للمعلومات من الدرجة الأولى يفتح لنا أبواباً جديدة ومتعددة للدراسة لكونها مصدراً مهماً سطر فيه الكثير مما أغفله المؤرخون في كتاباتهم كما أن فقدها أو تعرضها للتلف والضياع يزيد من الفجوات في مجرى التاريخ ، ويجعل حلقات كثيرة منه مجهولة الى الأبد .

والى جانب ذلك فإن كل وثيقة لا يتسنى لأحد الوصول الى قراءتها تعد وثيقة ميتة ، وهذا هو شأن الوثائق التي ما زالت مطبوعة حتى الآن في بعض الخزائن الحكومية والخاصة أو في حوزة جماعة تحاول احتكار الوثائق أو بسبب ظروف خاصة تحول دون نشرها ، وفي تلك الحالات تظل هذه الوثائق معطلة ، ولا يمكن الاستفادة منها في البحث التاريخي الا اذا خرجت من مخبئها الى طريق النور حيث يتم نشرها والاستفادة من معلوماتها ، وتحويلها من مادة خام صامتة الى معلومات تاريخية قد تضفي الي المعرفة شيئاً جديداً .

أما عن المجموعة الثانية فقد شككت في مصداقية الوثائق ودقتها وحبنتها في ذلك أن العديد من الوثائق تعبر عن رأي أصحابها الذي قد لا يخلو من التحيز ، وأنها قد تحتوي علي معلومات خاطئة أو محرقة أحيانا تكون قد بلغت الي أحد المسؤولين فبادر بإيصالها الى حكومته دون التثبت منها أو ربما كان أحد الأشخاص قد حاول تزوير ما فيها من معلومات لذلك لا يجوز للمؤرخ أن يقبل ما جاء في الوثائق وبخاصة انها لا تحتوي إلا على ما كان يفكر فيه صاحب الوثيقة .

والواقع أن كلا من الرأيين له وجهته فعلي الرغم من أنه لا يوجد شك كبير في أصالة وحياد الوثيقة ونزاهة كاتبها ، وبخاصة أنه عاش في وقت لم يكن في ذهنه أن ما كتبه سيكون ذا قيمة تاريخية بعد ذلك أو سيعتمد عليه في التأليف التاريخي (١٣)؟ ولذلك نتغني الأهواء الذاتية عن الوثيقة التاريخية ونصبح مصدراً رئيسياً للمعلومات من الدرجة الأولى (١٤) . فإنه من المعروف أن بعض الوثائق لا تخلو من التحيز والهوى أو التحريف لذلك فإنه لا يجوز للمؤرخ أن يقبل كل ما جاء في الوثائق بل أن مهمته هي غربلة

١٣- لم يعد مجهولاً أن أجيالاً متعاقبة من أبناء مصر قرأت تاريخها الوطني على غير حقيقته .

١٣- د.حسين ربيع : البحث السابق ص ١٣١ .

١٤- د.سلوى ميلاد : وثائق أهل الذمة في العصر العثماني وأهميتها التاريخية ، القاهرة ، دار الثقافة ، ١٩٨٣ ص ٣ .

المعلومات الموجودة بالوثائق ومقابلتها بغيرها من المصادر للتوصل إلى الحقيقة والتصرف على ملاسبات الواقع. فتملى الرغم من أهمية الوثائق فإنها في حد ذاتها لا تصنع الحقيقة التاريخية بل تظل أداة حرساء في يد من لا يحرف كيف يضيفي من علمه وخبرته فيها (١٥). وبخاصة وأن الوثائق لاتعملينا صورة سينمائية عن الحادث وإنما تمدنا بصورة متناثرة ، بينها وبين البعض الآخر الكثير من أنواع النقص وعدم الارتباط والاختلال وأن دراستها وتحليلها وإكمال كل نقص وسد كل ثغرة بينها ، وتنقيتها كما تنقي الحبوب الطيبة من الحصى والقشر يحتاج الي مؤرخ يتمتع بموهبة خاصة يستطيع بها احياء الماضي بكل ما كان عليه وأن يميز بين الحقيقي وغير الحقيقي مستعينا في ذلك بكل تجاربه حتى يروي الحدث بالدقة والتحليل المناسبين (١٦) وهو يستتر خلف الشواهد المعترف بأنها صادقة ، كما يحتاج أيضا الي مؤرخ واسع الثقافة ، وناقد حصيف يتمتع بمقدرة علمية عالية ، والمعبة معالجة المسائل التاريخية والتعرف على ملاسبات الواقع فيجتهد لإبراز ما بها من خفايا وايضاح الجديد فيها ، وتلك هي الغاية الأولى للتاريخ ، فاستخلاص الأحكام التي تتعلق بالانسان ، والاجابة علي الأسئلة التي تتعلق بجهود البشرية ومنجزات الانسان في الماضي بما فيها من عبر وعظات ، وذلك للسبر علي منوالها في المستقبل ولاسيما ان الاحاطة بأعمال الانسان، والالمام بدقائق الحياة اليومية في العصور الماضية بمثالبها ومشاربها يمكن أن تفيد انسان الحاضر في تجنب أخطاء من سبقوه ، والسبر علي منوال محاسنهم ومآثرهم اذ أن الحضارة الانسانية ليست بنت ساعتها ، بل هي تراث عصور ومجودات أمم وشعوب عاش الانسان كل تجاربها حتي ظهرت لنا حضارة القرن العشرين .

ومن هنا ينبغي أن يخطر ببال أساتذة الجامعات من المؤرخين الذين يفنون أعمارهم في البحث عن الحقيقة ، ويدفنون أنفسهم في الوثائق والاحصاءات أن الماضي ميئذ لا بمقدار ما يؤثر في أخلاق وغايات الأحياء من الناس ، وأنه لا قيمة للتاريخ الا بمقدار ما يغير الحاضر ، ويعين علي توجيه المستقبل .

١٥- يرى البعض أن مجرد العثور على الوثائق ونشرها ومناقشتها يكون ذات فائدة للتاريخ.

أنظر : لويس جوتشلك : كيف نفهم التاريخ - مدخل إلى تطبيق المنهج التاريخي - ترجمة عائدة سليمان وأحمد أبو حاكمة ، بيروت ، دار الكتب العربي ، ١٩٦٦

١٦- عبد الرحمن بدوي : مناهج البحث العلمي ص ٢١٩

وأنه إذا ما كتب التاريخ بهذه الطريقة فسيعرف العالم حقيقة الطبيعة البشرية معرفة أفضل مما يكتبه علماء النفس والفلسفة والاجتماع في العالم (١٧). وعلي كل حال فبعد أن اتضحت أهمية الوثائق في الكتابة التاريخية أخذت الأرشيفات الخاصة بها في التطور فبعد

أن كانت مخازن للملفات غير المستعملة ، ومأوي لمخلفات المصالح الحكومية ، ومستودعاً للحشرات (١٨) أصبحت بمثابة المعامل الحديثة للدراسات التاريخية وقد تطورت هذه المعامل ، ونظمت بحيث تلبى حاجات الباحثين وظهرت منها أنواع جديدة .

ومن المعروف أن مصر كانت من أوائل الدول العربية التي تنبعت الي اهميه وثائقها فأصدرت مرسوماً وزارياً في عام ١٩٥٤م بإنشاء لجنة الوثائق التاريخية لجمع كل موارد المحفوظات ذات الفائدة التاريخية في ادارة مركزية عرفت باسم دار الوثائق .

وقد تأسست هذه الدار طبقاً لنص القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤م ومهمتها جمع الوثائق التي تنصل بتاريخ مصر في جميع العصور وتيسير البحث والإطلاع والعمل علي نشر الوثائق ورفع مستوى البحوث التاريخية (١٩).

هذا وقد نص القانون ٣٥٦ في مادته العاشرة علي تشكيل اللجان الدائمة للمحفوظات وعمل سجلات لها ، ولتكون حلقة الاتصال بين تلك الجهات ، ودار الوثائق القومية .

ومن تحديد معنى الوثيقة فإن كل وثيقة مهما كانت مدتها فانه يمكن أن تكون جزءاً من المادة التاريخية على مرور الأيام خصوصاً وأن جميع الوثائق لازمة للمؤرخ سواء في ذلك الوثائق المالية أم الادارية أم التعليمية أم القانونية أم غيرها (٢٠).

ومن المعروف أن الانسان ليس عبداً للوثائق والمخطوطات بل هو ناقد حصيف يختار منها ويكتب ما يخاطب به عقول الناس في كل عصر .

١٧- ول ديوارنت: مناهج الفلسفة - ترجمة أحمد فؤاد الأهواني - القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٥٥ ص ٨.

١٨- يذكر أسدرستيم أنه عندما صعد إلى القلعة في عام ١٩٣٥ لتفقد الدفتر خانة المصرية وجد أوراقها وسجلاتها مكدسة بعضها فوق بعض في اكياس لا يؤمها سوى الجراذين والنعابين .

أنظر: مجلة المشرق البربروتية الجزويتية ١٩٣٧ ص ٤٧٧ .

١٩- محمود عباس حمودة :النشاط الدولي في خدمة الوثائق، مخطوط ص ٤١.

٢٠- دار الوثائق القومية : نشرة تفسير القانون ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ وتنظيم المحفوظات ص ٣٦.

ومن البدهى القول أن الشعوب المتقدمة في سلم الحضارة تحافظ على وثائقها خصوصا وأن هذه الوثائق تعد كنوزا ثمينة فهي الشاهد الأكبر على التاريخ ، وهي الدليل الأعظم على الشخصية الحضارية لأي شعب من الشعوب .

والدراسات التاريخية المبتكرة تعتمد اعتمادا كبيرا على الوثائق لكونها من المصادر التاريخية الأصلية والأساسية لكل باحث يرغب في إضافة حقائق علمية لم تكن معروفة من قبل سواء للمؤرخين أم غيرهم(٣١).

والوثائق التي نعرض لها بين دفتي هذا الكتاب هي ملفات الخدمة وربط المعاش كمصدر لدراسة تاريخ بعض زعماء مصر السياسيين وغيرهم قصدنا بها تسهيل مهمة الباحثين ، وتوضيح طبيعة هذا العصر وظروفه ، خاصة وأن معرفة العصر بطريقة صحيحة تحتم عليهم رؤيته في الأصول التي كتبت خلاله لا تلك التي كتبت عنه . ولقد رأينا ان نقدم للملفات التي نعرض لها نبذة للتعريف بها وبأصحابها خاصة وأنها جديدة في معظمها وبتم نشرها لأول مرة وحتى تتسق أمور هذه الدراسة فقد قسمنا هذه الملفات إلى فصول حسب أدوار أصحابها في الحياة المصرية فالفصل الأول خاص بملفات بعض المفكرين والأدباء والكتاب أمثال الشيخ محمد عبده وعبد الله النديم وعلي مبارك والشيخ محمد الانجباري ، والفصل الثاني خاص برؤساء النظار والوزارات الذين تولوا ادارة شئون مصر في بعض الفترات أمثال نوبار باشا ورياض باشا ومضطفي فهمي باشا ومحمد سعيد باشا وحسين رشدي باشا وسعد زغلول باشا وعبد الخالق ثروت باشا ومحمد توفيق نسيم باشا واسماعيل صدقي باشا ومصطفى النحاس باشا ، والفصل الثالث خاص بملفات بعض النظار والوزارات أمثال عثمان رفقي باشا وأحمد عرابي ورفاقه ومحمد سلطان باشا وعبد القادر حلمي باشا واسماعيل سري باشا وأميين عثمان باشا ، أما الفصل الرابع والأخير فقد تفرد بعرض ملف السير الدون جورست أحد كبار الموظفين الانجليز في مصر والقنصل العام بعد كرومر .

٣١- الدارة : العدد الأول ، شوال ١٤٠٥ / يونيو ١٩٨٥ مقال للأستاذ عبد الله الحقييل تحت عنوان " أهمية تجميع تراثنا الوثائقي المتناثر في مكتبات العالم . "

وعلى الرغم من أهمية ملفات الخدمة وربط المعاش فى دراسة وتحليل الشخصيات التاريخية وتوضيح صورة العصر الذى عاشت فيه فإن تواجد هذه الملفات فى دار المحفوظات العمومية بالقاهرة التى ينصب اهتمامها الأكبر على استخراج شهادات المواليد والوفيات وحفظ الوثائق الخاصة بالملكيات الزرامية وغيرها يحيق عملية الاطلاع عليها ويعرضها لعدم الاهتمام بها مما يساعده على تلفها أو فقدها ، كما أن تواجد هذه الملفات بجانب الملفات الأخرى للموظفين العاديين قد يؤدي إلى صعوبة استخراجها لاطلاع الباحثين عليها وبما أن العديد من الوثائق قد نقلت من دار المحفوظات إلى دار الوثائق فلماذا لم تنقل أيضا ملفات خدمة وربط معاش زعماء مصر ورجالها البارزين إليها .

والله ولى التوفيق...

أ.د عبد المنعم الجمبجي ...

القاهرة - مدينة المهندسين ١٩٩٥